واذا كانت هناك فئة ترى ان لبنان ، في ظروفه الراهنة ، بحاجة الى لامركزية ادارية ، وتعتقد بان هذه اللامركزية يمكن ان تكون المنقذ من الضلال والضياع، والحامي من الاخطار التي تشكلها فكرة « التعددية في المجتمع اللبناني » (١٤)، فهناك فئات اخرى :

– ترفض اللامركزية ، حتى ولو كانت ادارية (١٥) ٠

– وترى « ان اي نوع من اللامركزية ، في الوقت الحاضر ، هو عمل تقسيمي » (١٦) ٠

– وتؤكد « ان طرح اللامركزية بعد الانفراجات النسبية التي حصلت في سماء لبنان ، وفي ظل الاجواء الملبدة بالحذر وعدم الاطمئنان ، من شانه اثارة المخاوف وتعميق جذور الفرقة وبقاء الاوضاع العامة والخاصة سائبة ينقصها فرض هيبة السلطة ويعوزها سلطان القانون » (١٧) ٠

– وتجزم « بان اي تحول نحو اللامركزية بعد الحرب يعتبر نتيجة للحرب ، وبالتالي سيكون اعمق من حجمه الذي يريده اللبنانيون » (١٨) ٠

– وتردد انه « لا يمكن القبول باللامركزية (على الاقل حاليا) لانه لم تترسخ لدى المواطنين اللبنانيين الروح الديموقراطية الحقة التي تسمو فوق الاعتبارات الطائفية والعنصرية والتي تمكنهم من تحقيق ادارة ذاتية ضمن اللامركزية من خلال اعتبارات وطنية سليمة » (١٩) ٠

– وتنصح « بان نبتعد ، ولو في الوقت الحاضر فقط ، عن طرح اي شعار للامركزية ، وان يكتفي بتوسيع صلاحيات المحافظين ورؤساء الوحدات في المحافظات وبوضع خطة انمائية اجتماعية واقتصادية لكل منطقة حسب حاجة كل منها » (٢٠) ، او تنصح « بالعودة ، ولو لمدة ست سنوات مثلا ، الى الصيغة المركزية المكثفة اكثر من السابق » (٢١) ٠

ثانيا – واليمين اللبناني هو الذي طرح بالحاح ، قبيل عودة الهدوء الى الربوع اللبنانية ، فكرة اللامركزية ٠ وقد اضطر الى طرحها والتركيز عليها بسبب فشل كل المحاولات والجهود التي بذلها من اجل الحفاظ على امتيازاته ، او من اجل نقل التجربة السويسرية (العمل بنظام الكانتونات) الى لبنان ، او من اجل انتزاع موافقة اهل الحل والعقد على اي مشروع فوري للتقسيم٠

واللامركزية التي طرحها كمخرج من الازمة اللبنانية لا تختلف في شيء عن النظام الفدرالي ٠ ومما لا شك فيه ان اليمين يدرك الفرق بين اللامركزية الادارية واللامركزية السياسية ، ويعلم ان الموافقة على اللامركزية السياسية تعني القبول بتغيير الهيكل الوحدوي للدولة اللبنانية ٠ فاللامركزية السياسية